



## بيان

# الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالشراكة مع منظمات دولية نظّمت فعالية عن تقريرها السنوي العاشر: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2020 العقد الدامي

الإثنين 8/ شباط/ 2021: نظّمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالشراكة مع منظمة العفو الدولية المركز العالمي لمسؤولية الحماية، والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، ومؤسسة هاينريش بُل، فعالية بعنوان "العقد الدامي" لإطلاق تقريرها السنوي العاشر، الصادر تحت عنوان "أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2020"، وتم بثُّ الفعالية عبر منصة زوم وحسابات الشبكة السورية لحقوق الإنسان الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي، بمشاركة كل من:

السيد كريستيان بنديكت، مدير الحملات لدى منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة، قسم الاستجابة للأزمات والتكتيكات، سوريا، والدكتور سايمون أدامز، المدير التنفيذي، المركز العالمي لمسؤولية الحماية، والسيد باتريك كروكر، برنامج الجرائم الدولية والمحاسبة في سوريا، المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، والسيدة آنا فلايشر، منسقة برامج، مؤسسة هاينريش بل، مكتب الشرق الأوسط، والسيد فضل عبد الغني، المدير التنفيذي، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وأدارت الجلسة السيدة إيما بيلز، كبيرة مستشاري المعهد الأوروبي للسلام ومحركة موقع سيريا إن كونتكست.

افتتحت الجلسة السيدة إيما بيلز، بشكر الشبكة السورية لحقوق الإنسان على تنظيم الفعالية، ثم أشارت إلى "إن النظام السوري يعتبر إلى حدٍ بعيد أكبر مرتكب لهذه الانتهاكات من حيث حجم هذه الجرائم وخطورتها، وبعضها يُشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وقد فشل المجتمع الدولي ومجلس الأمن على مدى 10 سنوات في التخفيف من شدة هذه الانتهاكات أو المساعدة في إنهاء الصراع السوري، فيما يظلُّ مطلب الحراك الشعبي كما هو، محاسبة جميع الجناة والانتقال بسوريا من الديكتاتورية إلى الديمقراطية وضمن الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي".

ثم تحدث السيد فضل عبد الغني وبدأ مداخلته بالتذكير بأنها "السنة العاشرة منذ انطلاق الحراك الشعبي في آذار/2011، والذي طالب بالحرية، والكرامة، وتغيير سياسي نحو الديمقراطية، انقضت عشر سنوات بأكملها دامية، وارتكبت طيلة تلك السنوات انتهاكات فظيعة، يرقى بعضها إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية". ثم استعرض السيد فضل أبرز ما ورد في تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان السنوي العاشر، وأكّد أنه على الرغم من انخفاض نسبة الانتهاكات مقارنة مع السنوات الماضية، إلا أنها تبقى الأعلى في العالم، كما أن بعض الانتهاكات قد شهد تصاعداً مقارنة مع انتهاكات أخرى مثل: خطر وباء كوفيد-19 على قرابة 148 ألف معتقل بشكل أساسي، ونمط آخر هو سياسة نهب ممتلكات النازحين واللاجئين، والاستيلاء على المنازل والأراضي السكنية والزراعية. وقال عبد الغني: "إنه لأمر محزن جداً أننا ما زلنا نوثق انتهاكات فظيعة على مدى عشر سنوات، وهي مستمرة حتى في عام 2021، وثقنا في الشهر المنصرم -كانون الثاني- 113 حالة قتل، و213 حالة اعتقال تعسفي".

وأكد على أن "مسؤولية ما يحصل في سوريا لا تقع على عاتق النظام السوري وحليفه الروسي والإيراني وحدهم، بل على تقاعس الدول الحضارية الديمقراطية عن بذل جهود أكبر بكثير مما قامت به، إنَّ محاربة الجرائم ضد الإنسانية التي تقع في سوريا ليست مهمة السوريين وحدهم، بل هي واجب المنظمات الحقوقية، والمجتمع المدني، والدول جميعاً، وفي مقدمتها الدول التي تحترم القانون الدولي وحقوق الإنسان على أراضيها".

الدكتور سايمون آدمز أشار في مداخلة إلى فشل مجلس الأمن "لقد خُلف الهجوم على إدلب من قبل النظام السوري وحلفائه الروس مقتل نحو ألف وخمسمئة مدني وتشريد مليون شخص في حملة قاسية ومنظمة ركزت بالفعل على نقاط الضعف للمدنيين، حيث تم قصف المستشفيات واستهداف المدارس وتدميرها. كما استهدفت طرق النزوح، الأمر الذي صبَّغ على الناس الهروب بأرواحهم [...] لم يكن أي من هذا بسبب نقص المعلومات لأنه على مدى السنوات العشر الماضية، فشل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو الهيئة الدولية التي تعتبر مسؤولة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، باستمرار في تحمل مسؤوليته عن حماية المواطنين السوريين" وأضاف الدكتور سايمون: "16 استخدام لحق النقص من قبل روسيا، ثمانية منها كانت إلى جانب الصين، قوّضت الجهود الدولية لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات في النزاع، وإحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ لذا أعتقد أنَّ هذا هو سبب هذه الدائرة المميتة للإفلات من العقاب".

تلا ذلك مداخلة السيد باتريك كروكر الذي ذكر أنه: "تم إغلاق جميع سبل العدالة بسبب الفيتو بشكل رئيس، ذلك لأن مجلس الأمن كان السبيل نحو المحكمة الجنائية الدولية، ولم يستطع إحالة أو لم يرغب في الإحالة بسبب حق النقض من قبل روسيا والصين". وأضاف السيد باتريك: "المنظمات والدول ومنظمات المجتمع المدني أيضاً مثل الشبكة السورية لحقوق الإنسان والـ ECCHR سعت للتوصل إلى طرق جديدة لتحقيق المحاسبة، وأعتقد أيضاً أننا يمكننا إلى حدِّ ما التفكير اليوم في بعض الخطوات التي تم أخذها وإنني حقاً سأقول أنني متفاجئ في النهاية، فقد طالبنا دائماً بهذه الخطوات، وإنها تحدث الآن بالفعل، أنا أتحدث بشكل أساسي بالطبع عن أوامر الاعتقال التي صدرت في عام 2018 ضد جميل حسن رئيس استخبارات القوات الجوية السورية في فرنسا وألمانيا، ثم في فرنسا أيضاً ضد علي مملوك وعبد السلام محمود، أعتقد أن هذه كانت حقاً لحظة مهمة أيضاً فيما يتعلق بتاريخ القانون الجنائي الدولي، لذلك أقول إن مبدأ الولاية القضائية العالمية، الذي تنتج عنه هذه النتائج هو بالتأكيد بارقة للأمل، لكنها تأتي بالتأكيد مجرد علامة للاستمرار في القيام بهذا العمل".

بعد ذلك جاءت مداخلة السيد كريستيان بنديكت، التي أشار فيها إلى أهمية المحاسبة: "إن جذر هذه الأزمة وليس فقط السنوات العشر الماضية ولكن لعقود من الزمن هو قضية الإفلات من العقاب وهو شيء يمكن القيام به خارج الجغرافيا السياسية" وأضاف: "النظام في الوقت الحالي لديه حملة بروباغندا دقيقة إلى حد ما في الغرب لإزالة العقوبات وتحديد العقوبات الغربية، كسبب رئيس لوجود أزمة في سوريا، وهذا أساساً هو العنوان الرئيس لحملة البروباغندا، لكن من الواضح أن هناك شيئاً أعمق وراء ذلك، ليس مجرد رفع العقوبات ولكن أيضاً المطالبة بأموال لإعادة الإعمار واستقرار الوضع."

تحدثت السيدة آنا فلايشر عن عمق الانتهاكات المرتكبة وتنوعها: "أعتقد أن كلاً من المنظمات المحلية والدولية في الموقف الذي نحن فيه الآن، تتحمل مسؤولية فهم تنوعات الانتهاكات التي ننظر إليها؛ لأننا ننظر إلى أكثر من عمليات الاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز. جميعها مهمة جداً للتوثيق والفهم والحديث عنها، لكننا نبحث أيضاً عن انتهاكات أكثر تعقيداً وصعوبة في الفهم، على سبيل المثال، انعدام الجنسية للأطفال المولودين في مناطق خارج سيطرة النظام أو الأطفال المولودين لنساء من المقاتلين الأجانب، الأمر الذي سيشكل بالتأكيد تحدياً في مستقبل الدولة وسيجعل المستقبل صعباً للغاية، وأيضاً ننظر إلى الوضع في لبنان حيث ولد الكثير من الأطفال في السنوات القليلة الماضية، ولا يمتلكون الوثائق المناسبة، وبالتالي سيكون من الصعب إثبات أنهم في الحقيقة أطفال سوريون" وأضافت السيدة آنا فيما يتعلق بالانتهاكات ضد المرأة أن: "حساسية القضايا أدت إلى ضغط بين المنظمات النسوية السورية للحديث على سبيل المثال عن صدمة احتجاز النساء وما يعنيه ذلك بالنسبة للنساء بعد إطلاق سراحهن، حيث أنهن منبذات بالفعل ويدفعن خارج المجتمع السوري. وخارج مجتمعاتهن، حيث يُنظر إليهن بخزي بسبب اعتقالهن والتجارب التي يُفترض أنهن قد عاشوها."

اختتمت الفعالية بعدد من الأسئلة والنقاشات التفاعلية، بالإمكان الاستماع إلى ما ورد في الفعالية بشكل كامل عبر الرابط التالي [لقناتنا على اليوتيوب](#):



[www.snhr.org](http://www.snhr.org) - [info@sn4hr.org](mailto:info@sn4hr.org)